نحو موسوعة للحديث النبوي

مشروع منهج مقترح

فضيلة الأستاذ الدكتور

يوسف القرضاوي

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
مدير مركز بحوث السنة والسيرة
جامعة قطر

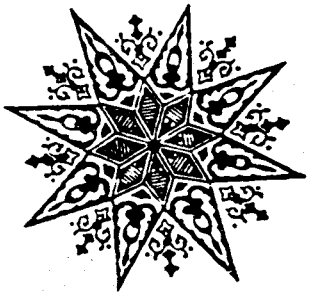

بسم الله الرحمن الرحيم

عني المسلمون منذ عصر الصحابة بالسنة النبوية : حفظاً وجمعاً وتدويناً وانتقاءً وشرحاً واستنباطاً . وأُلفت في ذلك الكتب والدواوين في مختلف علوم السنة . وما ذلك إلا لأنها المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم . كما أنها المصدر التفصيلي لتوجيه الحياة الإسلامية ، واعطاء النموذج العملي للإنسان المسلم .

ومن صور العناية بها : انتقاء الصحيح منها ، كما فعل البخاري ومسلم وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم ، وإن لم يسلم عمل الثلاثة الأواخر من الانتقاد ، وبخاصة الحاكم ، كما أنها لم تستوعب كل الصحيح .

ومن هذه العناية : تجميع بعض الكتب إلى بعض ، مع حذف المكرر منها ، على اختلاف في غاية التجميع ومناهجه . ومن ذلك :

أ ـ الجمع بين الصحيحين للحافظ الحميدي (أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الأزدي الأندلسي) (ت : ٤٨٨ هـ) ولكنه جمعهما مع زيادات وتتمات دون التزام بلفظهما ، ورتب كتابه على الأبواب ، خلافاً لما فعله قبله الحافظ البرقاني (أبو بكر أحمد بن محمد شيخ بغداد ـ ت ٤٢٥ هـ) والحافظ أبو مسعود الدمشقي (ابراهيم بن محمد بن عبيد ، (ت ٤٠١ هـ) فقد جمعا بين الصحيحين على ترتيب المسانيد لا الأبواب .

ب ـ الجمع بين الصحيحين للحافظ عبد الحق الأزدي الإشبيلي ، (ت ٥٨١ هـ) وقد التزم بلفظ الكتابين ، كما نبه على ذلك الحافظ السيوطي في (تدريب الراوي) ، وهو كتاب مهم ، يعتبر موسوعة مصغرة لأصح الصحيح ، ولا يزال مخطوطاً . وفي نية مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر العمل على تحقيقه ونشره ، إن شاء الله .

ومن ذلك : المحاولات المتعددة لتجميع السنة على صعيد واحد ، وفي مصنفات مستوعبة بعد انتهاء عهود الرواية والتدوين الأساسي ، في جوامع ومصنفات وسنن ومسانيد ، ونذكر هنا أشهرها :

١ – التجريد للصحاح الستة لرزين :

وكان من أوائل هذه المحاولات : ما عمله أبو الحسن رُزَيْن بن معاوية العبدري السرقُسْطي الأندلسي (ت ٥٣٥ هـ) فقد جمع الكتب الستة في كتاب واحد سماه « التجريد للصحاح الستة » وهي : الموطأ والصحيحان وسنن أبي داود والترمذي والنسائي ، فجعل سادسها موطأ مالك ، وليس سنن ابن ماجه ، كما فعل الحافظ ابن طاهر (ت ٥٠٧ هـ) والحافظ عبد الغني في الكمال ، وأصحاب كتب الأطراف والمتأخرون ، وهو ما اشتهر واستقر عليه علماء الحديث من بعد .

وقد رتب كتابه هذا على الأبواب والموضوعات لا على المسانيد ، فعمله شبيه بعمل الحميدي قبله ، ولكن في دائرة أوسع ، حيث لم يقتصر على الصحيحين ، بل شمل الكتب التي تعتبر الأمهات عند العلماء .

٢ – جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير :

وجاء بعد رزين الإمام مجد الدين ابن الأثير الجزري (أبو السعادات المبارك ابن محمد ت ٦٠٦ هـ) فوقف على محاولات التجميع هذه وأُعجب بها ، وخص بمزيد الثناء منها كتاب (رزين) فهو كما قال ابن الأثير : أكبرها وأعمها حيث حوى هذه الكتب الستة التي هي أُم كتب الحديث ، وأشهرها في أيدي الناس ، وبأحاديثها أخذ العلماء ، واستدل الفقهاء ، وأثبتوا الأحكام ، وشادوا مباني الإسلام . ومصنفوها أشهر علماء الحديث ، وأكثرهم حفظاً ، وأعرفهم بمواضع الخطأ والصواب ، واليهم المنتهى ، وعندهم الموقف » .

قال ابن الأثير :

« فحينئذ أحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع لهذه الصحاح وأعتنى بأمره ، ولو بقراءته ونسخه ، فلما تتبعته وجدته – على ما قد تعب فيه – قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب أولى بهـا ، وكرر فيه أحـاديث كثيرة وترك أكثر منها .

ثم إنني جمعت بين كتابه وبين الأصول الستة التي ضمنها كتابه ، فرأيت فيه أحاديث كثيرة لم يذكرها في كتابه ، إما للاختصار ، أو لغرض وقع له ، فأهملها .

ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة لم ، أجدها في الأصول التي قرأتها وسمعتها ونقلت منها (يعني أصوله الستة) وذلك لاختلاف النسخ والطرق ، ورأيته قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري ، فذكر بعضها ، وحذف بعضها .

فناجتني نفسي أن أهذب كتابه ، وأرتب أبوابه ، وأوطىء مقصده ، وأسهل مطلبه ، وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول ، وأتبعه شرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى ، وغير ذلك مما يزيده إيضاحاً وبياناً » ا هـ .

وتضمن (جامع) ابن الأثير الكتب الستة نفسها ، التي تضمنها كتاب (رزين) . ولكنه اعتمد على أصوله من الكتب لا عليه ، ورتبه على أساس الكتب والأبواب (أي ترتيباً موضوعياً) . إلا أنه رتب هـذه الموضوعات أو الكتب على حروف (أ ، ب ، ت ، ث) فمثلا (حرف الهمزة) فيه عشرة كتب :

كتاب الإيمان والإسلام ، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة ، كتاب الأمانة ، كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، كتاب الاعتكاف . كتاب إحياء الموات ، كتاب الإيلاء ، كتاب الأسماء والكنى . كتاب الآنية ، كتاب الأمل والأجل .

و (حرف الباء) فيه أربعة كتب : البر ، البيع ، البخل وذم المال ، البنيان والعماراة ، وهكذا .

وقد استخدم (الجامع) الرمز لأصحاب الكتب . فللبخاري (خ) ولمسلم (م) وللموطأ (ط) وللترمذي (ت) ولأبي داود (د) وللنسائي (س) .

وقد قدم ابن الأثير لكتابه بتمهيد طويل ، اعتبره الركن الأول في الكتاب ، وقد اشتمل على خمسة أبواب ، تضمنت التعريف بالكتاب ، وباعثه على تأليفه وعمله فيه ، وما لابد منه من التعريف بعلوم الحديث ، وأهم كتبه وأئمته وخصوصاً أصحاب كتبه الستة رضي الله عنهم .

وقد بلغت أحاديث الكتاب ٩٥٢٣ حديثاً ، وفقاً للطبعة التي حققها وخرج أحاديثها الشيخ عبد القادر الأرناؤوط .

وإنما أطلت نسبياً في التعريف بهذا الجامع ، لأنه يعتبر من الأعمال الموسوعية المهمة الباقية ، والنافعة إلى يومنا هذا .

وقد اختصره العلامة ابن الديبع (عبد الرحمن بن علي الزبيدي الشيباني ت ٩٤٤ هـ) في كتاب سماه (تيسير الوصول إلى جامع الأصول) وقد طبع في مصر أكثر من مرة ، وعلق على إحدى طبعاته المرحوم الشيخ محمد حامد الفقي .

٣ – (جامع المسانيد والسنن ، الهادي لأقوم سنن)

وهو المسند الكبير للحافظ المفسر المؤرخ الفقيه : ابن كثير (إسماعيل بن عمر بن كثير ثم الدمشقي ت ٧٧٤ هـ) .

جمع فيه أحاديث الكتب الستة والمسانيد الأربعة : لأحمد والبزار وأبي يعلى والطبراني في معجمه الكبير .

رتبه على حروف المعجم : يذكر كل صحابي له رواية ، ثم يورد في ترجمته ما وقع له في هذه الكتب ، وما تيسر من غيرها ، كما في الرسالة المستطرفة .

ذكره الشيخ شاكر رحمه الله في جريدة مراجعه في الجزء الثالث عشر من تحقيقه لمسند أحمد ، قال : وهو ديوان عظيم لم يوجد منه إلا سبعة مجلدات مفرقة بدار الكتب المصرية .

كما قرأت أن في الخزانة العامة بالرباط بالمغرب مجلداً منه . وعسى بالبحث والتنقيب أن تتكامل منه نسخة .

٤ – مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ) وقد جمع فيه زوائد مسند أحمد ، ومسند أبي يعلى ، ومسند البزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، ويعني زوائدها على الكتب الستة ، على اعتبار أن سادسها ابن ماجه . ويتميز الكتاب بتعقيبات الحافظ الهيثمي على الأحاديث ، تصحيحاً ، وتحسيناً وتضعيفاً ، وإن لم تخل من تعقب – وقد طبع الكتاب في عشرة مجلدات . ولم يعرف عدد أحاديثه ، حيث لم ترقم . والكتاب جدير أن ينشر من جديد نشر علمياً محققاً .

٥ – جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد . للعلامة محمد بن سليمان الفاسي المغربي (ت ١٠٩٤ هـ) جمع فيه أهم ما في الكتابين ، بإضافة زوائد ابن ماجه ، حيث لم تذكر في كلا الكتابين . وقد بلغت أحاديثه

(١٠١٢١) (وفقاً لطبعة مطبعة دار التأليف بالقاهرة، بتعليق ناشره السيد عبد الله هاشم اليماني) وقد سمي تعليقه (أعذب الموارد بتخريج جمع الفوائد) وظهر في مجلدين. هذا مع أنه اعتبر كل زيادة أو مخالفة في رواية حديثاً له رقمه.

٦ — المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية — للحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ) جمع فيه الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، من ثمانية مسانيد كاملة: للطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومسدد، وابن منيع، وابن أبي شيبة، وعبد بن حميد، وابن أبي أسامة، وأضاف من مسند أبي يعلي (بروايته المطولة) مما ليس في مجمع الهيثمي، ومن مسند إسحاق بن راهويه، مما وقف عليه منه، وهو نحو النصف، ثم رتب تلك الأحاديث على الأبواب، خلافاً لترتيب المسانيد المستمد منها، وقد طبعته وزارة الأوقاف بالكويت، بتحقيق محدث الهند الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، وظهر في أربعة مجلدات، وبلغ عدد أحاديثه (٤٧٠٢). ولم يبين ابن حجر درجة الأحاديث في (المطالب) إلا قليلا، وأضاف إليها الشيخ الأعظمي بعضاً آخر، وبقي كثير منها غير محكوم عليه بصحة أو ضعف.

٧ — إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة. للحافظ شهاب الدين البوصيري (ت ٨٤٠ هـ) مؤلف (زوائد ابن ماجه)، وهو مماثل لكتاب ابن حجر، في الغرض والمنهج والاستمداد، لأنه يستمد من نفس المسانيد التي استمد منها ابن حجر، إلا أنه حسب في العد مسند أبي يعلي، ومسند ابن راهويه، ولم يحسبهما ابن حجر. وقد ألف البوصيري كتابه مشتملا على الأسانيد ثم جرده وسماه (مختصر الإتحاف ...) وقد كتب الكتابان في عصر واحد، فقد أخذ البوصيري على ابن حجر، كما تتلمذ كلاهما على الحافظ العراقي. وفرغ البوصيري من الاتحاف سنة ٨٢٣ هـ وأتم مختصره سنة ٨٣٢ هـ. ويرجح الشيخ الأعظمي محقق (المطالب) أن البوصيري اطلع على المطالب، ونقل منه دون عزو إليه. ويلحظ في (الإتحاف) الإكثار من بيان درجة الحديث، بخلاف ابن حجر، فذلك عنده أقل.

ولا يزال الكتاب مخطوطاً إلى اليوم فيما نعلم .

٨ ـ الجامع الصغير للحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١) جمع فيه من الأحاديث القولية الوجيزة ، مرتبة على حروف المعجم ما بلغ ١٠٠٣١ (وفقاً لطبعة الجامع المطبوعة مع فيض القدير) .
وقد أضاف إليه السيوطي زيادة ، عدها بعضهم فبلغت ٤٤٤٠ .

٩ ـ وقد ضم الجامع وزيادته الشيخ يوسف النبهاني في كتاب واحد مرتب حسب الحروف ، وسماه (الفتح الكبير) ومعنى هذا أن الكتاب يضم ١٤٤٧١ من الأحاديث . وهو الذي عمل العلامة ناصر الدين الألباني على تمييز صحيحه من ضعيفه، في كتابين من عدة مجلدات : أحدهما للصحيح، والآخر للضعيف . وقد بلغ عدد الصحيح (٨٠٥٨) وبلغ عدد الضعيف (٦٤٦٩) (ط المكتب الإسلامي ـ دمشق ـ بيروت) .

١٠ ـ جمع الجوامع ـ للسيوطي أيضاً ، ويسمى كذلك (الجامع الكبير) جمعه من نحو ثمانين كتاباً من كتب السنة ، وقد ضمنه قسمين من الأحاديث : الأول يشمل الأحاديث القولية ، وقد رتبها على حروف المعجم كالجامع الصغير : . والثاني : لأحاديث الأفعال ، ويشمل الأحاديث الفعلية المحضة ، أو المشتملة على قول وفعل ، أو سبب ، أو مراجعة ، أو نحو ذلك .

وقد رتب هذا القسم على مسانيد الصحابة ، وكان (مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر) قد شرع منذ سنوات في نشر الكتاب ، وأصدر منه عدة أجزاء صغيرة تباع للشعب ، وأثار بعض كبار العلماء ضجة حول نشر الكتاب ، لما فيه من أحاديث منكرة وموضوعة ، ترتب عليها توقف إصداره فترة .
وقد نشرت الهيئة المصرية العامة للكتاب (جمع الجوامع) مصوراً من مخطوطة دار الكتب المصرية ، بتوجيه الأستاذ حسن عباس زكي المستشار الاقتصادي لأمير دولة الإمارات العربية المتحدة .

١١ ـ كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلامة الهند المحدث علاء الدين علي بن حسام الدين الشهير بـ (المتّقي) (ت ٩٧٥) جمع فيه الجامع الصغير وزيادته ، مضافاً إليه ما بقي من قسم الأقوال من (جمع الجوامع) ثم قسم

الأفعال منه ، مرتباً ذلك كله على الأبواب الفقهية ، على طريقة (جامع الأصول) ولهذا قال بعض العلماء : إن للسيوطي منّة على العالمين ، وللمتّقي منّة عليه ، أي بترتيب كتابيه على الأبواب .

هذا وقد بلغ عدد أحاديثه (٤٦٦٢٤) وفقاً لطبعة مؤسسة الرسالة ، وهي مصورة عن طبعة حلب . وهو يعد بهذا أكبر مجموعة حديثية ، ولكن فيه تكرار كثير ، وخلط بين الصحيح والضعيف ، والمقبول والمردود .

١٢ – الجامع الأزهر في أحاديث النبي الأنور ، للعلامة عبد الرؤوف المناوي ، شارح الجامع الصغير ، وصاحب الكتب الحديثية العديدة ت ١٠٣١هـ ، جمع فيه نحو ثلاثين ألف حديث (٣٠٠٠٠) في ثلاثة مجلدات كبار ، جلها من خارج الكتب الستة ، وعقب كل حديث ببيان رتبته من صحة أو حسن أو ضعف بالتصريح لا بالرمز .

وذكر من البواعث على تأليفه : أن الحافظ الكبير الجلال السيوطي ، ادعى أنه جمع في كتاب (الجامع الكبير) الأحاديث النبوية . مع أنه قد فاته الثلث فأكثر ، قال : « وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصر وما لم يصل إلينا أكثر ، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثر . »

وقد رتّب الكتاب على حروف المعجم ، لكونه أسهل في الكشف ، كما قال . وقد نشر الكتاب بالقاهرة ، بنفس الصورة التي نشر بها (الجامع الكبير) أي مصوراً عن مخطوطة بدار الكتب المصرية ، وباهتمام الأستاذ حسن عباس زكي ، جزاه الله خيراً .

الموسوعة الحديثية المنشودة :

هذه محاولات قديمة لجمع السنة في ديوان واحد ، أو موسوعة واحدة ، ولكن يؤخذ عليها آفة مشتركة ، وهو تجريدها من الأسانيد ، مع الجمع بين المقبول والمردود من الحديث ، بل إن بعضها فيه الشديد الضعف والمنكر والموضوع ، وبعضها لم يبين فيه درجة الحديث تصحيحاً وتضعيفاً . كما أن البعض الآخر الذي اشتمل على هذا البيان من حيث التصحيح والتضعيف ، لم يسلم من انتقاد وتعقب ،

لاختلاف وجهات النظر من ناحية، ولدخول الوهم والخطأ على الإنسان مهما علا كعبه في العلم من ناحية أخرى .

ومما أُخذ عليها كذلك عدم الاستيعاب ، وأن تبويبها لم يعد مناسباً لعصرنا

وسبب هذا يرجع إلى أن هذه المبادرات الكبيرة كلها جهود فردية . وعمل الفرد – إذا لم يراجع ويناقش – لا يسلم من القصور والآفات ، ثم إنها كتبت في زمن غير زمننا .

ولهذا كنا في حاجة إلى موسوعة عصرية تقوم بجهود جماعية ، يشترك فيها أهل الاختصاص والخبرة في العالم الإسلامي بالرأي والمشورة، إذا لم يسعفهم الاشتراك بالعمل والجهد ، ويستخدم فيها ما وصل إليه عصرنا من إمكانات علمية وعملية ، لتحقيق أهداف علمية وتربوية وتشريعية ودعوية تحتاج إليها أُمتنا الكبرى – أُمة الإسلام – في مطالع قرنها الهجري الجديد، بل تحتاج إليها البشرية – على تعدد أديانها وأجناسها ولغاتها – لتوازن بين ما كسبته من نتاج العلم، وما تتطلع إليه من رحيق الإيمان .

والمسلمون قد اتجهوا في أواخر القرن الرابع عشر الهجري إلى عمل موسوعة للفقه الإسلامي، وقامت جهود مشكورة لذلك، في دمشق، ثم في مصر، ثم في الكويت، وصدرت من موسوعة مصر عدة مجلدات (ستة عشر مجلداً) كما صدر من موسوعة الكويت عدة أجزاء في طبعة تمهيدية، ثم صدر الأجزاء الثلاثة الأولى من الطبعة الأساسية

وهم يتجهون اليوم في مطالع القرن الخامس عشر، إلى عمل موسوعتين مهمتين :

١ – موسوعة للحديث النبوي : وهو ما اضطلع به – بعون الله وتوفيقه – مركز بحوث السنة والسيرة بجامعة قطر .

٢ – موسوعة للحضارة الإسلامية : بدل الموسوعة التي كتبها المستشرقون ، بما فيها من أغلاط ومغالطات وقصور . وقد تبناها أخيراً المجمع الملكي الأردني لبحوث الحضارة الإسلامية .

وقد نص القرار الأميري بإنشاء مركز بحوث السنة والسيرة على أن من مهامه ، إعداد موسوعة للحديث النبوي، تضم صحاح الأحاديث محققة ، مبوبة ، مفهرسة ،

مخرجة إخراجاً عصرياً مشوقاً ، معلقاً عليها بما يوضح المفاهيم ، ويدفع الشبهات والمفتريات .

وقد حدد هذا القرار هدف الموسوعة وإطارها ، فليست موسوعة لكل الأحاديث ما يقبل منها وما يرد ، بل للصحيح والحسن ، وليست موسوعة للمختصين فقط من المشتغلين بعلوم الحديث ، بل هي لكل مثقف مسلم في عصرنا ، فهي موسوعة للمسلمين في القرن الخامس عشر ، ويجب أن يراعى ذلك في تبويبها،وشرحها والتعليق عليها ، وإخراجها ، وفهرستها ، بحيث تخدم مسلم هذا العصر ، وتأخذ بيده نحو فهم سليم للإسلام ومصادره .

عناصر المنهج المقترح للموسوعة :

وفي ضوء هذا أتقدم بمنهج مقترح للموسوعة المنشودة يتضمن العناصر التالية :

أولا : التصنيف على أساس موضوعي :

يقوم ترتيب الموسوعة على أساس التصنيف الموضوعي للأحاديث،كما هو منهج مالك والبخاري ومسلم وسائر أصحاب الكتب الستة وابن الأثير في جامع الأصول ، والهيثمي ، في (مجمع الزوائد) ، وغيرهم .

وليس على أساس الترتيب المعجمي لأوائل الأحاديث ، كما هو منهج السيوطي في جامعيه الكبير والصغير .

وإنما رجحنا الطريقة الأولى ، لأنها تعطينا تعاليم السنة في الموضوع الواحد مجتمعة مرتبة في موضع واحد ، مما يسهل على الباحث الرجوع إليها بأيسر جهد ، بخلاف الطريقة الثانية ، فإنه محتاج إلى تتبعها في كل أجزاء الموسوعة ، وفي هذا عناء كبير ، ولهذا رأى العلماء بعد السيوطي حاجة كتابه (الجامع الكبير) إلى ترتيب جديد لأحاديثه حسب الأبواب والموضوعات فقام، بذلك العلامة (المتقي) الهندي ، وذلك في كتابه (كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال) كما ذكرنا من قبل .

كما أثنى العلماء في عصرنا على عمل الشيخ الجليل أحمد عبد الرحمن البنا في ترتيبه لمسند الإمام أحمد على الأبواب ،الذي سماه (الفتح الرباني) وصدر في ثلاثة وعشرين مجلداً

وأما من احتاج إلى الكشف عن حديث معين في الموسوعة ، فستهديه فهارسها المتنوعة بسهولة ، إن شاء الله ، كما سيتضح فيما بعد .

كيف يتم التصنيف الموضوعي ؟

ولكن كيف يتم التصنيف الموضوعي ؟ وهل نلتزم طريقة أحد من علمائنا السابقين ، أم نتخذ طريقة خاصة ؟

هنا أرى أن نقسم الموسوعة إلى أقسام كبرى ، ثم يجزأ كل قسم منها إلى موضوعات ، أو كتب ، بتعبير المحدثين والفقهاء القدامى — ثم يقسم كل كتاب أو موضوع إلى أبواب وفصول ، يوضع داخل كل باب منها جملة من العناوين الجزئية ، تجمع محتوياته ، وتعبر عنها بوضوح كاف .

والأقسام الأساسية الكبرى في نظري هي ما يلي على الترتيب :

١ — السيرة النبوية ، وبها يجب البدء ، لأنها مدخل الإسلام .

٢ — مصادر العلم بالإسلام ، ومنها يعرف الإسلام .

٣ — العقائد ، وهي أساس البناء كله .

٤ — العبادات ، وهي أركان الإسلام وشعائره العظمى . ويلحق بها الأذكار والأدعية والتلاوة ونحوها .

٥ — الأخلاق والسلوك ، وهي ثمرة العقائد والعبادات .

٦ — الأدب ، وهي المكملة للثلاثة السابقة ، والمجمِّلة للحياة الإسلامية .

٧ — الأسرة المسلمة ، وهي أساس المجتمع الكبير .

٨ — المجتمع المسلم ، وهو الذي تتجلى فيه الحياة الإسلامية والقيم الإسلامية : من الإخاء والعدل والتكافل والمساواة والحرية ... الخ ، بحدودها وضوابطها الشرعية .

٩ — الدولة المسلمة وهي المسئولة عن المجتمع المسلم توجيهاً ، وتشريعاً ، وحماية وعن تبليغ الإسلام للعالم ، (وتشمل نظام الحكم ، والجهاد ، والعلاقات الدولية ونحوها .)

١٠ — الاقتصاد والمعاملات .

١١ — الجرائم والعقوبات (الحدود ، القصاص والتعزير) .

١٢ — متفرقات : التاريخ — المناقب — التعبير — الفتن — الرقائق ، وغيرها .

وبعد هذا التقسيم الأساسي ، تجزأ الأقسام إلى كتب أو موضوعات رئيسة . فالسيرة مثلا تقسم إلى ثلاثة كتب :

١ ــ حياته صلى الله عليه وسلم : من الميلاد إلى البعثة ، ومن البعثة إلى الهجرة ، ومن الهجرة إلى الوفاة .

٢ ــ شمائله وهديه صلى الله عليه وسلم ــ في علاقته بربه، وعلاقته بأسرته، وعلاقته بصحبه : داعية ومعلماً وصديقاً ورئيساً وقائداً ، وفي علاقته بأعدائه : المجاهرين والمنافقين في السلم والحرب ... الخ .

٣ ــ دلائل نبوته صلى الله عليه وسلم ــ وما أظهر الله على يديه من معجزات ، وما سبقه من مبشرات وإرهاصات .

وهكذا الأقسام الأخرى من عقائد، وعبادات، وأخلاق، وآداب، ومعاملات ... الخ . تبوب قبل البدء في العمل ، ويفرع كل باب إلى عناوين تفصيلية، يستعان في وضعها بكتب الأحاديث نفسها ، وكتب الفقه والتصوف والآداب وغيرها . لكي يوضع تحت كل باب ما يناسبه من الأحاديث المنتقاه .

وقد توضع عناوين جديدة فيما بعد ، تلهم بها الأحاديث نفسها، مما لا يدخل تحت العناوين الموجودة .

وعند العمل يخصص لكل قسم من هذه الأقسام الكبيرة في الموسوعة صندوق تحفظ فيه أحاديثه .

كما يخصص لكل موضوع ملف أو أكثر ، يضم محتوياته وعناوينه المختلفة . ويخصص لكل حديث بطاقة أو ورقة تقسم قسمين : أعلى وأسفل .

ففي الأعلى (الصلب) يكتب متن الحديث مضبوطاً بالشكل، وبخاصة ما يحتمل الغلط في آخره أو في بنيته . ومع المتن من أخرجه من أصحاب الكتب ، ومن رواه من الصحابة .

وفي الأسفل (الحاشية) يكتب سند الحديث وتخريجه ، وتفسير غريبه ، وما لابد منه من شرح ، أو استنباط حكم ، أو دفع شبهة ... الخ . وذلك ببنط أصغر .

ويستعان في حفظ هذه المواد وتصنيفها بما أنتجته التكنولوجيا الحديثة من أجهزة وأدوات .

ثانياً : موسوعة للصحيح والحسن من الحديث فقط :

تضم الموسوعة الصحيح والحسن من الحديث فقط ، إذ هما اللذان يحتج بهما . وتؤخذ منهما الأحكام، وتعرف في ضوئهما هداية الله تعالى، وهدي رسوله صلى الله عليه وسلم .

أما الضعيف ، فلا يدخل في صلب الموسوعة ، وإن احتج به من احتج ، إذا تبين ضعفه لأئمة الصناعة الحديثية ، ولا بأس بذكره ، أو الإشارة إليه في الحاشية ، ولا سيما إذا كان قد حسنه أو صححه بعض العلماء ، أو كان ضعفه خفيفاً ، وقد يحتمل التحسين . وكذلك إذا كان مما احتج به بعض أئمة الفقه ، أو كان مما اشتهر في الكتب أو على الألسنة ، بل قد يذكر الموضوع ، وما لا أصل له، إذا كان بهذه المثابة من الشهرة ، تنبيهاً على حاله ، وتحذيراً من الاغترار باشتهاره .

والاكتفاء بالصحيح والحسن هو منهج الموسوعة في كل جوانب الإسلام ، ما يتعلق بالعقائد، وبالأحكام والحلال والحرام ، وما يتعلق بالترغيب والترهيب وفضائل الأعمال، كما هو مذهب جماعة من المحققين، وكبار الأئمة، مثل يحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، وابن العربي، وابن تيمية، وغيرهم ، وإن تساهل غيرهم فأجازوا العمل بالضعيف في فضائل الأعمال، أخذاً بما روي عن بعض السلف مثل ابن حنبل ، وابن مهدي ، وغيرهما، أنهم قالوا : « إذا روينا في الحلال والحرام تشددنا في الأسانيد، وانتقدنا الرجال، وإذا روينا في الترغيب والترهيب والفضائل تساهلنا ».

ويبدو عند التحقيق أن تساهلهم لا يعني الأخذ بالضعيف في اصطلاح المتأخرين بل في اصطلاحهم هم ، وهو ما سمي الحسن فيما بعد ، كما بين ذلك المحققون .

على أن الذين تساهلوا في رواية الضعيف، أو العمل به اشترطوا شروطاً ثلاثة نقلها السيوطي ، عن شيخه الحافظ ابن حجر ، وهي :

١ ــ أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفرد بحديث من الكذابين أو المتهمين بالكذب ، ومن فحش غلطه ، وهذا شرط متفق عليه .

٢ ــ أن يكون مندرجاً تحت أصل عام ، فيخرج ما كان مخترعاً من أساسه ، فلا يكون له أصل بتاتاً .

٣ ــ ألا يعتقد عند العمل به ثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لئلا ينسب إليه ما لم يقله .

وهذه الثلاثة تضم إلى الشرط السابق ، وهو أن يكون في فضائل الأعمال والرقائق ونحوها ، لا في إثبات الأحكام ، وبيان الحلال والحرام .

والذي أراه للموسوعة ألا تدخل في صلبها أقل من الحسن ، حتى في مجال المواعظ والفضائل ، والترغيب والترهيب ، وذلك لعدة أسباب منها :

١ ــ أن في الصحيح والحسن ما يغني عن الضعيف والحمد لله ، فلماذا الاستكثار بالضعيف ، وعندنا ثروة من غيره ؟

٢ ــ أن هذه الشروط التي اشترطها من أجازوا الضعيف ــ لا تراعى في التطبيق عادة عند من يروون الضعيف ، فهم يسوون بين ما كان ضعفه شديداً جداً وما كان ضعفه خفيفاً مقارباً ، ويقولون في هذا وذلك : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مع تحذير العلماء المحققين من استعمال مثل هذه الصيغة ، إلا فيما ثبت من الأحاديث .

٣ ــ أن هذه الأحاديث وإن كانت لا تثبت حكماً ، ولا تتضمن تحليلا ولا تحريماً ، كثيراً ما تتضمن مبالغات يرفضها العقل الصريح ، ويردها الدين الصحيح أو تلفظها اللغة العربية السليمة .

(وقد ضربت أمثلة لذلك في كتابي (ثقافة الداعية) ص ٧٦ فلتراجع) .

ثالثاً : معايير لتمييز المقبول من المردود :

ولكن ما هي المعايير التي يحتكم إليها لتمييز الصحيح والحسن من غيرهما مع كثرة الاختلاف في ذلك بين المتشددين والمتساهلين ، وتعارض المنقول أحياناً بين المعدلين والمجرحين ؟

وهنا نضع جملة من القواعد أو المعايير ، ينبغي أن نسلم بها ، ونصطلح عليها ، لتكون أساس الانتقاء لأحاديث الموسوعة .

أ ــ فما رواه الصحيحان أو أحدهما فقد جاز القنطرة ، لتلقي الأمة لهما بالقبول ...

ولا يبحث فيه ، إلا إذا كان مما انتقد عليهما، أو على أحدهما متناً أو سنداً ، أو بدت لأهل العلم فيه علة ، فتبين وتبحث .

ب – وأما ما رواه غيرهما ، فما صححه أو حسنه أئمة هذا الشأن ، ولم يخالفهم غيرهم ، ولم تظهر لمن بعدهم فيه علة ، أو وهم ، فهو في موضع القبول .

وإنما قيدت قبول تصحيح الأئمة لما عدا الصحيحين بأن لا يخالفهم غيرهم وألا تظهر لمن بعدهم فيه علة أو وهم ، لما ثبت أنه قد يصحح بعض الأئمة أو يحسن بعضَ الأحاديث لبعض الرواة ، ولا يوافقه غيره ، مثل تحسين الترمذي – بل تصحيحه أحياناً – لحديث كثير بن عبد الله بن عوف – وهو مجروح عند جمهور أئمة الحديث – ولعدد من الرواة المضعفين عند غيره .

ومثل ذلك تصحيح ابن خزيمة وابن حبان لأحاديث كثيرة، هي ضعيفة عند غيرهما ، بناء على توثيقهما لرواة لم يوافقهم أكثر الأئمة على توثيقهم . ولا سيما أن لابن حبان منهجاً خاصاً في التوثيق ، لم يرضه الكثيرون من أئمة هذا الشأن .

ومن المشهور المعروف هنا تصحيحات الحاكم في المستدرك ، فقد ثبت تساهله وسعة خطوه فيها ، مما أخذه عليه كبار الحفاظ النقاد ، وتعقبه فيها الإمام الذهبي في تلخيصه للمستدرك ، ولهذا حرص أهل العلم على نقل موافقة الذهبي على تصحيح الحاكم ، أو رده له ، وإن لم يسلم هو الآخر من أوهام وتساهل في مواضع كثيرة .

ولهذا يلزم تتبع ما قالوه عن الحديث في مظانه ، حتى تتوافر عندنا الثقة بصحة الحديث أو حسنه وسلامته من الشذوذ والعلة ، وكذلك من الخطأ والوهم، وهو يعرض لكل إنسان ، مهما عظم قدره في العلم .

وأما ما اختلف في درجته أئمة هذا الشأن ، فلابد من البحث في سنده ومتنه ، على أضواء قواعد علم الجرح والتعديل ، لبيان درجته، من صحة أو حسن أو ضعف .

ومثل ذلك – بل من باب أولى – ما لم ينص أهل الاختصاص على درجته من حيث القبول والرد .

فما كان رواته ثقات ، ولم يظهر فيه انقطاع ، وسلم من الشذوذ والعلة في سنده ومتنه ، فهو صحيح أو حسن، حسب مرتبة الرواة في الضبط والاتقان .

وما كان فيه راو ضعيف أو مبهم ، أو كان فيه انقطاع ، أو شذوذ ، أو علة في متنه أو سنده ، فهو مردود ، محكوم عليه بالضعف ، وإن كان الضعف نفسه يتفاوت شدة وخفة .

ومن المقرر المعلوم أن النص على ضعف حديث بسند معين ، لا يعني ضعفه بالإطلاق ، فقد يكون المتن مروياً من طريق أو طرق أخرى قوية ، عن هذا الصحابي ، أو عن غيره من الصحابة رضي الله عنهم ، إلا أن ينص الحفاظ على أنه لم يرو بغير هذا السند .

ومعنى هذا أن من حق العلماء في هذا العصر أن يصححوا أو يحسنوا من الأحاديث ما لم ينص عليه الأئمة السابقون ، ماداموا أهلا لذلك بتبحرهم ،وقوة معرفتهم ، وسعة آفاقهم ، كما أن لهم أن يجتهدوا في استنباط الأحكام منها ما يلائم عصرهم ،مما يحقق مقاصد الشرع ، ومصالح الخلق ، وإن لم يسبقهم إليه إمام متبوع . ولا حرج على فضل الله . ولا نحجر ما وسع الله ، خلافاً لمن قال يوماً بسد باب الاجتهاد في الفقه ، وباب التصحيح في الحديث .

ونحن بهذا نخالف الحافظ تقي الدين ابن الصلاح ، صاحب (المقدمة) المشهورة في (علوم الحديث) فقد ذهب فيها إلى أن التصحيح مقصور على المتقدمين من علماء الأمة ، وليس للمتأخرين أن يستقلوا به .

بل نحن مع المحققين ،الذين خالفوه في هذه القضية ،نظرياً وعملياً ، فصححوا وحسنوا وضعفوا .

والحق أنه لا سلف لابن الصلاح فيما ذهب إليه ، ولا دليل معه ، والمدار على الأهلية ، وقد يوجد في عصرنا نحن من الوسائل ما لم يكن مثله ميسوراً للسابقين .

ومن المهم هنا أن نلفت الانتباه إلى بعض القضايا التي تتفاوت فيها الأنظار ، ويؤدي عدم وضوح الرؤية فيها ،إلى بلبلة واضطراب في ،معايير التصحيح والتضعيف .

من ذلك : قضية (تعدد الطرق الضعيفة للحديث) ، وهل توصل إلى الصحة أو الحسن المحتج به أم لا ؟

فالشائع عند الكثيرين أن كثرة الطرق يقوي بعضها بعضاً ، بحيث ترتقي بالحديث إلى درجة الاحتجاج به .

بل بالغ بعضهم في جمع هذه الطرق الضعيفة الواهية لبعض الأحاديث ، وركب في ذلك الصعب والذلول . وأجلب بخيله ورجاله ، ليخرج في النهاية بنتيجة غريبة ، هي : أن الحديث متواتر !! برغم أن طرقه كلها ليس فيها طريق واحد صحيح ، ولا خرجه واحد من الشيخين .

ولا ريب أن هنا قدراً متفقاً عليه ، وقدراً مختلفاً فيه .

فالمتفق عليه أن ما كان ضعفه لفسق أحد رواته ، أو اتهامه بالكذب ، أو نحو ذلك ، فلا يؤثر فيه موافقة غيره له ، إذا كان الآخر مثله ، لقوة الضعف ، وتقاعد هذا الجابر عن التأثير فيه .

وأما إذا كان الضعف لإرسال ، أو تدليس أو جهالة رجال ، فإنه يزول بمجيئه من وجه آخر سالم من سبب الضعف المذكور ، ويرتقي به .

وكذلك إذا كان للمتن شاهد أو أكثر ، سالم من الضعف ، من حديث راو آخر من الصحابة .

وأما ما ليس كذلك فمجرد تعدد الطرق الضعيفة وكثرتها ، دون اعتبار آخر ، لا يرتقي بها إلى القوة بإطلاق .

وها نحن نرى مثل البخاري ومسلم ، لا يصحح أحدهما حديثاً لمجرد وروده من عدة طرق .

ونرى الترمذي يضعف الحديث ، مع أن في الباب أحاديث ، مثله عن عدد من الصحابة .

ونرى مثل ابن الجوزي يذكر في (العلل المتناهية في الأحاديث الواهية) الحديث عن جمع من الصحابة بعدد من الطرق ، ويضعفها جميعاً ، ولا يقوي بعضها ببعض .

ونرى الفقهاء يردون الحديث المروي بسند ضعيف ، ولا يبحثون : هل روي من طرق ضعيفة أُخرى يقوى بها أم لا ؟

بل تراهم يردونه ولا يقولون به ، وهم يعلمون أن له العديد من الطرق، التي لا تبلغ طريق منها بمفردها درجة الاحتجاج . وكثيراً ما نجدهم يقولون هذه العبارة : ورد من عدة طرق ، وكلها لا تسلم من مقال .

خذ مثلا حديثاً مثل : (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله تعالى) فقد رواه حم ، د ، ت في العلل ، جه ، قط ، ك ، هق ، وابن السكن من حديث أبي هريرة وصححه الحاكم ، وتعقبوه في تصحيحه . وقد روي من حديث أبي سعيد ، وسعيد بن زيد ، وعائشة ، وسهل بن سعد ، وأبي سبرة ، وأم سبرة ، وعلي ، وأنس . وبعضها جاء من أكثر من طريق ... ومع هذا لم يرق الحديث عند جمهور الفقهاء: أبي حنيفة ، ومالك ، والشافعي، ورواية عن أحمد إلى درجة الصحة، أو الحسن الذي يؤخذ منه وجوب التسمية في الوضوء . بل روي عن أحمد : أنه سئل عن التسمية ، فقال : لا أعلم فيه حديثاً صحيحاً . وروي عنه : ليس فيه شيء يثبت . وقال البزار : كل ما روي في هذا الباب فليس بقوي . وقال العقيلي : الأسانيد في هذا الباب فيها لين .

وقد أطال الحافظ الزيلعي في تخريج الحديث وبيان طرقه في (نصب الراية) وكذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص . والنتيجة : أن كثرة الطرق وتعددها لم ترق بالحديث إلى درجة الاحتجاج به ، عند جمهور الأئمة .

ولو أردنا أن نضرب الأمثلة ، لطال بنا القول .

ولهذا أرى أن الحديث الضعيف لا يتقوى بكثرة الطرق إلا بقيود ، منها :

١ – أن يكون ضعفها مقارباً ، قابلا للانجبار أو محتملا للتحسين .

٢ – ألا ينشئ حكماً مستقلا من الأحكام الشرعية ، وخصوصاً الإيجاب والتحريم .

٣ – ألا يعارضه معارض معتبر من نصوص الشرع أو مبادئه العامة ، أو حكم العقل والعلم ونحوها .

ومثال المعارض المعتبر : ما ذكره الحافظ المنذري في (الترغيب والترهيب) بعد أن ساق حديثاً في شأن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف ، أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وأحد الستة أصحاب الشورى . قال :

(وقد روي من غير ما وجه ، ومن حديث جماعة من الصحابة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : « أن عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنه – يدخل الجنة حبواً لكثرة ماله » ولا يسلم أجودها من مقال ، ولا يبلغ شيء منها بانفراده درجة الحسن . ولقد كان ماله بالصفة التي ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم : « نعم المال الصالح للرجل الصالح » فأنّى تنقص درجاته في الآخرة ، أو يقصر به دون غيره من أغنياء هذه الأمة ؟ فإنه لم يرد هذا في حق غيره . إنما صح سبق فقراء هذه الأمة أغنياءهم على الاطلاق . والله أعلم) .

نعم إنه يتساهل في أحاديث المواعظ والرقائق ، والترغيب والترهيب ، ما لا يتساهل في غيرها من أحاديث العقائد والأحكام ونحوها ، ولكن ليس إلى حد قبول الضعيف بإطـــلاق .

ومن القضايا المهمة : قضية اختلاف علماء الجرح والتعديل في بعض الرواة بناء على الموازين الخاصة لكل منهم . وعلى ما بلغه من معلومات عن الرواة في عدالته أو ضبطه .

وهنا ينبغي أن نرجع إلى ما وضعوه أنفسهم من ضوابط مثل :

أ – يقدم الجرح على التعديل، إذا كان الجرح مفسراً ومعتداً به ، صادراً من أهله .

ب – يقدم التعديل على الجرح إذا كان المعدلون أكثر ، والجرح غير مفسر .

ج – إذا تعادلت كفتا الميزان بين المعدلين والجارحين ، وكان كل منهما غير مفسر ، فلابد من مرجح ، مثل النظر في منزلة المعدلين والجارحين ، فمن عدله البخاري مثلا وجرحه النسائي ، قدم تعديل البخاري . أو النظر في مراتب الجرح والتعديل، فإذا كان من عدله جعله في المراتب العليا للتوثيق . ومن جرحه جعله في آخر مراتب الجرح ، رجح التعديل ، والعكس بالعكس . إلى غير ذلك من المرجحات، كالنظر في مرويات الراوي ، والحكم عليه من خلالها .

ومن لا توجد له ترجمة في كتب الرجال ، فهو مجهول ، وحاله محمول على الضعف ، حتى يعرف ويوثق .

ولابد من التنبيه على وجوب الانتفاع بكل الكتب التي تعرضت لبيان درجة

الحديث في مختلف العصور ، أو تعرضت للرجال توثيقاً أو تضعيفاً ، من عصر مالك وابن معين إلى عصر المناوي ، ثم الشوكاني .

لا يكتفى فيها بمؤلَّف عن مولِّف ، ولا بكتاب عن كتاب ، ولا بنوع عن نوع ، ولا بمطبوع عن مخطوط ، بل يستفاد منها جميعاً ، على اختلاف مناهجها ، وتفاوت مصنفيها في التشدد والتساهل ، مما أفرد للثقات ، أو للضعفاء والمجروحين ، أو جمع بينهما . ومما خصص لرجال بعض الكتب كالصحيحين ، أو الكتب الستة مثل الكمال وتهذيب الكمال ، وتهذيبه وتقريبه وتذهيب الكمال وخلاصته . ومثل ذلك رجال الموطأ ، ورجال مسند أحمد ، ورجال الأربعة (أئمة المذاهب المتبوعة) ورجال المشكاة وغيرها .

ومن ذلك الكتب الخاصة بالتخريج كنصب الراية للزيلعي ، والتلخيص لابن حجر ، وتخريج أحاديث الإحياء للعراقي وغيرها .

ومنها كتب الضعيف والموضوع . كالموضوعات لابن الجوزي ، والعلل المتناهية له ، وتلخيصه للذهبي ، والمنار المنيف لابن القيم ، واللآلىء للسيوطي ، وموضوعات القاري ، والشوكاني ، وابن عراق وغيرهم .

ومنها كتب الأحاديث المشتهرة — للزركشي ، وابن حجر ، والسيوطي ، والسخاوي وابن الديبع ، والعجلوني ، وغيرهم .

ومنها كتب الشروح ، كفتح الباري ، وعمدة القاري وغيرهما ، من شروح الصحيحين والموطأ والسنن ، والمشكاة والجامع الصغير ، وكتب الأحكام ، وغيرها .

كما يستفاد بما كتبه كبار العلماء المحدثين والمعاصرين مثل : رشيد رضا ، وأحمد شاكر ، واللكنوي ، والكشميري ، والكوثري ، والمباركفوري ، والألباني ، والمعلمي ، والأعظمي ، وغيرهم ، دون تعصب لمذهب معين ، ولا انغلاق على مدرسة واحدة ، واهمال ما سواها .

على أن تطبق القواعد التي وضعها الأئمة في أصول الحديث وأصول الفقه . وما اختلف فيه من القواعد ، ولم يعرف فيه الرأي الصحيح ، أو الراجح ، يكون مجالا للبحث والاجتهاد ، والأولى أن يحسم فيها الأمر بترجيح رأي معين ، ليسير العمل

على ضوئه . مثل اختلافهم في الحديث المرسل والاحتجاج به ، وإلى أي حد ... واختلافهم في زيادة الثقة وهل هي مقبولة بإطلاق أوبقيود معينة ؟ ومن ذلك ما روي مرسلا وموصولا ، وما روي موقوفاً ومرفوعاً : أيها يرجح ؟

الاحاديث المشكلة :

بقي هنا أمر مهم ، وهو الأحاديث التي صحت من جهة السند ، ولكن فيها إشكالا من ناحية المعنى . وخصوصاً بالنسبة للعقل المعاصر . والذي أراه أن تؤخر هذه الأحاديث المشكلة لتجمع في ملحق خاص يوضح المقصود منها . ويزيح شبهات المشتبهين فيها ، ولاسيما أن هذه الأحاديث في الغالب ، لا تترتب عليها أحكام ، تحتم بحثها في أبوابها . ولا ضرر من إرجاء البحث فيها ، مثل حديث الذباب ، وما شابهه .

رابعـــاً : تقسيم العمل ومراحله :

يقسم العمل في جمع الأحاديث المنتقاة للموسوعة إلى مرحلتين :

في المرحلة الأولى تقسم أحاديث الكتب السبعة عشر (وهي الكتب الستة والموطأ ومسند أحمد ومسند الدارمي – وهي كتب المعجم المفهرس – وصحيحاً ابن خزيمة وابن حبان ، ومستدرك الحاكم ، ومسند أبي يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة) إلى أقسام ثلاثة :

١ – قسم عرفت صحته أو حسنه ، مثل أحاديث الصحيحين ، وما صححه الأئمة أو حسنوه من غيرهما ، ولم يعارضه غيرهم ، ولم تظهر فيه علة أو وهم .
فهذا نُعلم عليه بعلامة (√) ويشار إلى القسم والكتاب الذي ينقل اليه والباب والعنوان ، ما أمكن ذلك ، كأن يقال أمامه :

عبادات : صلاة – قيام الليل – أو يقال : آداب – أدب الأكل – الأكل باليمين ... وهكذا .

٢ – وقسم عرف ضعفه ، بأن نص على ذلك بعض الحفاظ النقاد ، ولم يعارضهم أحد ، ولم يظهر ما ينقله من الضعف إلى القوة . أو عرف ضعفه بالبحث في سنده ، وإن صححه أو حسنه بعض من سبق .
فهذا يُعلم أمامه بعلامة (X) .

٣ – وقسم اختلفوا في تصحيحه وتضعيفه ، أو لم ينقل عنهم فيه كلام بالإيجاب أو بالسلب . فهذا يوضع أمامه علامة استفهام (؟) ليبحث عنه حتى يلحق بالقسم الأول ، أو الثاني ، وفقاً لما تظهره نتائج البحث .

وفي المرحلة الثانية يقسم ما بقي من أحاديث تضمنتها كتب متفرقة وتولت جمع شتاتها مثل (المطالب العالية) لابن حجر ، وجامعي السيوطي ، وبعبارة أخرى (كنز العمال) مضافاً إليه زيادات (الجامع الأزهر) للمناوي – إلى الأقسام الثلاثة الماضية ، ليتبع معها ، ما اتبع مع سابقتها .

خامســـاً : من أين يؤخذ الحديث ؟ :

يؤخذ الحديث من مصدره الأصلي رأساً ، مطبوعاً أو مخطوطاً ، لا من المصادر الآخذة عنه ، فلا يؤخذ حديث البخاري من تجريد الزبيدي مثلاً ، بل من الجامع الصحيح نفسه ، ولا يؤخذ حديث مسلم من مختصر المنذري له ، بل من الصحيح ذاته ، ولا يؤخذ حديث الترمذي من مثل جامع الأصول ، أو تيسير الوصول ، أو منتقى الأخبار ، أو بلوغ المرام ، أو غيرها ، بل من جامع الترمذي نفسه .

ولا يؤخذ حديث عن أحمد من مجمع الزوائد ، بل من المسند نفسه ، وكذلك سائر الكتب ، من الجوامع والسنن والمسانيد . إلا إذا كان الكتاب مفقوداً ، فيكتفى بأخذه عمن نقل عنه ، مثل ما لم يعثر عليه من صحيح ابن خزيمة ، وكثير من الكتب التي نقل عنها الحافظ السيوطي في جامعه الكبير .

وتعتبر الطبعات المحققة الموثقة من العلماء ، مثل طبعات المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي للموطأ ، وصحيح مسلم ، وسنن ابن ماجه ، ولفتح الباري ، ومعه البخاري وما طبع من مسند أحمد بتحقيق العلامة أحمد شاكر . ومسند الحميدي ، ومصنف عبد الرزاق ، وما وجد من سنن سعيد بن منصور ، وكلها للعلامة حبيب الرحمن الأعظمي . وصحيح ابن خزيمة بتحقيق د. محمد مصطفى الأعظمي ، وجامع الأصول بتحقيق الأرناؤوط ، وسنن أبي داود ، وسنن الترمذي ط حمص بتعليق عزت الدعاس ، وزوائد ابن حبان بتحقيق محمد عبد الرزاق حمزة وصحيح ابن حبان بتحقيق الشيخ شعيب الارناؤوط الخ ، مع المقارنة دائماً بالنسخ الأخرى ما أمكن ذلك وخصوصاً عند الاشتباه .

ويفضل أن يؤخذ الحديث مصوراً من مصدره – وبخاصة المطبوع المحقق – ثم يوضع في مكانه ، بطريق القص واللزق .

سادســـاً : إلى من ينسب الحديث ؟ :

ينسب الحديث إلى من أخرجه من أصحاب الكتب ، وإذا كثر مخرجوه ، يمكن الاكتفاء بالكتب التسعة عن غيرها ، وهي : الصحيحان والسنن الأربعة والموطأ ومسند أحمد وسنن الدارمي ، (وهي التي اشتمل عليها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث الذي وضعه المستشرقون ، مع الاهتمام بذكر تصحيح الترمذي وتحسينه ، وما يدل على قوة الحديث عند أبي داود ، والنسائي ، وتعليقات البوصيري على زوائد ابن ماجه ، وابن عبد البر على الموطأ ، والهيثمي على زوائد أحمد ، وغيرهم .

وإذا لم يكن الحديث في أحد الصحيحين فينبغي ذكر الكتب التي التزم مخرجوها الصحة ، مع الكتب المذكورة ، مثل ابن خزيمة وابن حبان والحاكم (إذا وافقه الذهبي وغيره) ولا بأس بذكر مسند أبي يعلى ، والبزار ، ومعاجم الطبراني الثلاثة ، وتعليقات الهيثمي عليها ، وهي بقية الكتب التي اشتمل عليها مجمع الزوائد للهيثمي ، فهذه الكتب السبعة عشر ، هي المصادر الأساسية للموسوعة ، وعليها يقوم عمل المرحلة الأولى من الموسوعة ، كما ذكرنا من قبل .

ويكتفى في أسماء الكتب بالرمز اختصاراً ، كما فعل السيوطي في جامعيه الكبير والصغير ، والمناوي في جامعه الأزهر ، مع شيء من الإضافة والتعديل . فيرمز للبخاري (خ) ولمسلم (م) ولأبي داود (د) وللترمذي (ت) وللنسائي (ن) ولابن ماجه (جه) ولمالك في الموطأ (ط) ولأحمد في المسند (حم) ولزوائد ابنه عبد الله فيه (عم) وللدارمي (مي) .

ولما اتفق عليه البخاري ومسلم (ق) ولهما مع أبي داود والترمذي والنسائي (الخمسة) وللخمسة مع ابن ماجه (الستة) وللستة مع أحمد (السبعة) وللسبعة مع الموطأ والدارمي (التسعة) ولأصحاب السنن : أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (الأربعة) ولهم ما عدا ابن ماجه (الثلاثة) .

ولابن خزيمة (خز) ولابن حبان في صحيحه (حب) وللحاكم في مستدركه (ك)

ولسعيد بن منصور في سننه (ص) ولعبد الرزاق في مصنفه (عب) ولابن أبي شيبة (ش) ولأبي يعلي في مسنده (يع) وللبزار في مسنده (بز) وللطبراني في الكبير (طب) وله في الأوسط (طس) وله في الصغير (طص) وللدارقطني في سننه (قط) وللبيهقي في السنن (هق) وله في شعب الإيمان (هب).

وما عدا ذلك يذكر اسم الكتاب صراحة لا رمزاً، ومن ذلك أن يكون لأصحاب الكتب المذكورة كتب أُخرى، مثل البخاري له غير الجامع الصحيح: الأدب المفرد، والتاريخ، فينص على ذلك، فيقال مثلا (خ) في الأدب أو (خ) في التاريخ وهكذا (١).

هذا ويجب ذكر ما تدل عليه هذه الرموز في مقدمة الموسوعة، ثم في أول كل جزء منها، تسهيلا على الباحث؛ حتى لا يضطر للرجوع إلى الجزء الأول، كلما غمض عليه معنى رمز منها، أراد ــ معرفته.

سابعـــاً: كيف تنتقى الروايات؟:

يذكر من روايات الحديث الرواية المتفق عليها عند الأكثر، وكذلك ما كان منها أجمع للمعنى، منسوبة إلى الكتب التي أخرجتها، وإلى من رواها من الصحابة.

ثم تذكر الزيادات والمخالفات بعد، وبخاصة ما يضيف معنى جديداً: حكماً أو توجيهاً، أو خبراً، أو نحو ذلك.

وما أمكن إدخاله من الزيادات ضمن الرواية المختارة، يوضع بين معقوفين مع الإشارة إلى من أخرجه، مفصولا بقاطع.

ثامنـــاً: بين الصلب والحاشية:

يذكر متن الحديث في صلب الموسوعة، ومعه من أخرجه من أصحاب الكتب مع ذكر من رواه من الصحابة، واحداً أو أكثر.

أما سند الحديث، فيذكر مع تخريجه في الحاشية ومن صححه أو حسنه من العلماء، ومن خالف في ذلك، وسبب مخالفته والرد عليه. وإذا تعددت الطرق والأسانيد اكتفى بأصحها وأقواها، وأشير إلى الطرق الأخرى، أو بعضها في

---

(١) يمكن استخدام مصطلح السيوطي في جامعيه، فيرمز للبخاري في الأدب (خد) وفي التاريخ (تخ)

مصادرها الأصلية ، خشية الإطالة ، وخصوصاً إذا كان الحديث مروياً عن عدد من الصحابة (١) .

تاسعـــاً : ترقيم الأحاديث :

ترقم أحاديث الموسوعة غير المكررة ترقيماً مسلسلا ، من فاتحتها إلى خاتمتها . كما ترقم أحاديث كل موضوع على حدة ترقيماً مسلسلا آخر ، ببنط أصغر على يسار الرقم العام ، ولو كان الحديث مكرراً .

وإذا كان الحديث يستفاد به في أكثر من معنى ، ويمكن وضعه في أكثر من موضع ، يرجح وضعه كاملا في أولى المواضع به ، ويعطى عندئذ رقمه الأصلي المتميز في الموسوعة .

ويمكن وضع الضوابط المبدئية لهذه الأولوية .

فما يدل على الحكم والمعنى بالتصريح أولى مما يدل عليه بالإشارة .

وما يدل عليه دلالة مؤكدة أولى مما يدل عليه دلالة عابرة .

وما لا يغني عنه غيره أولى مما يغني عنه غيره ، ويوجد فيه أكثر من حديث . إلى غير ذلك من الضوابط والمرجحات ، التي تظهر عند الممارسة .

وعند تزاحم أكثر من مرجح ، يحسن وضعه في أول المواضع وروداً في الموسوعة ، وفي المواضع الأخرى التي يستشهد فيها بالحديث ، لا داعي لتكراره — ما لم يكن قصيراً — ويكتفى بذكر أوله أو الفقرة المستشهد بها فيه ، مع ذكر رقمه الأصلي في الموسوعة ، ليرجع إليه بتمامه هناك . ويعطى رقماً داخـــل الموضوع الخاص .

وقد يحسن هنا اتباع طريقة البخاري بذكر رواية أُخرى للحديث غير روايته في الموضع الأول ، وخصوصاً إذا كانت الرواية أدل على المعنى المراد .

---

(١) كانت هناك فكرة : أن الحديث إذا كان في أحد الصحيحين ، فيكتفى بنسبته إليه أو إليهما ، ولا حاجة لذكر سنده ، إلا لفائدة علمية ، كأن يكون في السند بعض من تكلم فيه من رجال أحد الشيخين ، ولكن ترجح لدينا أن يذكر السند ولو كان الحديث في الصحيحين لضبط المنهج والسير على قاعدة واحدة .

على أنه قد يحسن إعادة ذكر الحديث بتمامه في بعض الأحيان ، في الحاشية أو في الصلب لفائدة تراها اللجنة المختصة .

عاشراً : بين المرفوع والموقوف :

الأصل في الموسوعة أنها للحديث النبوي ، وهو المعروف في المصطلح باسم (الحديث المرفوع) ويلحق به ما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم ، مما له حكم المرفوع . ولكن هدي الصحابة رضي الله عنهم ، له مكانته أيضاً ، باعتبارهم نقلة القرآن والسنة ، وأفهم الناس لهما لمشاهدتهم لأسباب النزول والورود ، ومعرفة القرائن والملابسات ، والعيش في مدرسة النبوة ، والتمكن من ناصية اللغة التي نزل بها القرآن ، وجاء بها الحديث ، مع سلامة فطرة ونور بصيرة ، وقوة إيمان ، وصدق التزام ، إلى غير ذلك من فضائل وصفات لا تتوافر كاملة في جيل غيرهم ، لهذا أثنى عليهم القرآن والسنة ، وجاء التنويه بجماعتهم وبأفراد معينين منهم ، بما لا يوجد لسواهم . فضلا عما أمرنا به من الاهتداء بسنة الخلفاء الراشدين منهم . إلى غير ذلك من الوجوه التي ذكرها الإمام ابن القيم في (إعلام الموقعين) فبلغت ستة وأربعين وجهـــاً .

ولهذا أرى ألا تحرم الموسوعة مما صح من أقوال الصحابة وأفعالهم وهديهم ، وخصوصاً الراشدين ، وهو ما يسميه علماء المصطلح (الموقوف) على أن يكون له تحت الرقم المسلسل العام رقم خاص متميز مسلسل أيضاً ، ليمكن في النهاية حصر الموقوفات عداً ، وطرحها من الرقم الكلي ، لمعرفة عدد المرفوع تماماً .

ومعنى هذا أنه سيكون عندنا في بعض الأحيان ثلاثة أرقام :

١ — الرقم العام للأحاديث غير المكررة .

٢ — الرقم الخاص داخل كل موضوع ، على يسار الرقم العام .

٣ — الرقم الخاص بالأحاديث الموقوفة ، تحت الرقم العام .

وينبغي مراعاة ذلك عند الطباعة ، وتمييز كل منها ببنط خاص .

حادي عشر : ما لا بد منه من الشرح :

الأصل في الموسوعة أنها لمتون الأحاديث المنتقاة ، وليست لشروح الحديث ، ولكن لتحصيل ما لا بد منه من الفائدة نرى أن تتضمن :

١ ـ شرح غريب الحديث من الألفاظ والجمل ، اعتماداً على الكتب المتخصصة في ذلك كغريب أبي عبيد ، وفائق الزمخشري ، ونهاية ابن الأثير ، ومجمع بحار الأنوار ، ومعاجم اللغة ، وكتب الشروح المختلفة على الصحيحين ، والسنن ، والمشكاة ، والجامع الصغير ، وغيرها .

٢ ـ إيضاح ما لابد منه مما يشكل على القارىء ظاهره ، كما إذا عارض ظاهر الحديث القرآن ، أو حديثاً آخر ، أو المسلمات العقلية أو العلمية ونحوها ، ورد الشبهات التي أثيرت أو قد تثار حول الحديث ثبوتاً ودلالة ، وبخاصة ما أثاره المستشرقون وتلاميذهم في هذا العصر ، والاستفادة هنا مما كتبه علماؤنا قديماً ، مثل ابن قتيبة والطحاوي ، وابن فورك وابن الجوزي ، ومن بعدهم من العلماء والشراح ، وبخاصة فقهاء الحديث ، مثل شيخ الإسلام ابن تيمية ومدرسته ، والعلامة ابن الوزير ، والحافظ ابن حجر ، وغيرهم ، كما يستفاد مما كتبه المعاصرون مثل : رشيد رضا ، ومصطفى السباعي ، وغيرهما .

٣ ـ التنبيه ـ في إيجاز وتركيز ـ إلى أهم ما يهدي إليه الحديث من أحكام وتوجيهات وبخاصة ما يحتاج إليه العقل المعاصر ، ويعرفه بحقيقة الإسلام ، ويرده إلى الله رداً جميلا .

وإذا كان الحديث مما اختلف أئمة الفقه في دلالته على حكم ما ، يشار إلى ذلك مجرد إشارة ، ولا يتوسع فيه .

٤ ـ الإحالة على المراجع الموثقة التي لها صلة بهذا الحديث ، شرحاً واستنباطاً أو دفاعاً أو تخريجاً ، أو غير ذلك ، مما قد يوجد في شروح الكتب الستة أو شروح الموطأ والمشكاة والجامع الصغير ، أو شروح كتب الأحكام مثل شروح عمدة الأحكام (الإحكام) وبلوغ المرام (سبل السلام) ومنتقى الأخبار (نيل الأوطار) وكتب الفقه التي تعنى بالاستدلال والمقارنة : (المحلى) لابن حزم ، (والاستذكار) لابن عبد البر ، (والمغني) لابن قدامة ، (والمجموع) للنووي ، (والإشراف) لابن المنذر (وبداية المجتهد) لابن رشد ، « وبدائع الصنائع » للكاساني ، و (فتح القدير) لابن الهمام ، وغيرها

وكذلك كتب التفسير وبخاصة ما يعنى منها بالحديث والأثر والأحكام مثل تفاسير ابن جرير ، وابن كثير ، والقرطبي ، والجصاص ، وابن العربي ، والشوكاني وغيرهم ، وذلك لمن أراد التوسع والمزيد من المعرفة .

ثاني عشر : مقدمات الموسوعة :

١ – تكتب مقدمة مفصلة للموسوعة تحتوي تعريفاً بالسنة ، حجيتها وأهدافها وأهميتها ومكانتها ، باعتبارها مبينة للقرآن ، ومصدراً ثانياً للتشريع ، وباعتبارها كذلك مصدراً لتوجيه الحياة الإسلامية فردية وأُسرية واجتماعية ، فهي البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن ، وتتضمن هذه المقدمة جهود علماء الأمة في حفظ السنة وتدوينها ، وشرحها والذود عنها . كما تتضمن دفع أبرز الشبهات ورد المفتريات عنها ، كما تشمل ما لابد منه من مصطلح الحديث وعلومه ، على نحو ما فعل ابن الأثير في مقدمة (جامع الأصول) .

كما تكتب لكل موضوع – وللأجزاء الهامة من الموضوعات أحياناً – مقدمات توضح وجهة الإسلام عامة ، والسنة خاصة في هذا الجانب ، وتكشف عن أُسسه وخصائصه ، وتلقي الضوء على أهم جوانبه .

ثالث عشر : ربط السنة بالقرآن :

يذكر ما تيسر من آيات القرآن الكريم في مقدمة كل باب – وما يشهد لموضوع الحديث ، كما هو منهج الإمام البخاري في جامعه الصحيح ، وهو الذي سار عليه الإمام النووي في كتابه (رياض الصالحين) وبهذا نربط بين المبيَّن والبيان ، أي بين القرآن والسنة .

رابع عشر : فهارس الموسوعة :

الفهارس هي مفاتيح العلم ، وهي المصابيح التي تهدي الباحث إلى ضالته دون كثير من المعاناة ، فتذلل له الصعب ، وتقرب له البعيد ، وتوفر عليه كثيراً من الجهد والوقت ، وهما رأس مال الإنسان في الحياة .

وهنا يمكن أن تقدم الموسوعة جملة أنواع من الفهارس :

١ ــ فهرس تفصيلي للموضوعات والأبواب ، وما تحتويه من عناوين جزئية وهذا يحسن أن يكون في نهاية كل مجلد على حدة ... وأن يكون في نهاية الموسوعة فهرس إجمالي لها ، يسهل الرجوع اليها في أماكنها .

٢ ــ فهرس الآيات القرآنية .

٣ ــ فهرس تفصيلي للأحاديث حسب أوائلها على طريقة السيوطي في جامعيه ويكتفى بذكر الفقرة الأولى من الحديث ، سواء كانت مرفوعة مثل إنما الأعمال بالنيات ... أم موقوفة ، مثل قول عمر : بينما نحن جلوس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ... ويستدل على الحديث دائماً برقمه الأصلي في الموسوعة .

ولا بأس أن يذكر الحديث أكثر من مرة ، كأن يكون أوله فعلا أو قصة وآخره قولا ، فيذكر مرة بأول الفعل ، ومرة بأول القول كحديث : « إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله » .

٤ ــ فهرس معجمي لأهـــم الألفاظ ، على غرار المعجم المفهرس ، الذي عمله المستشرقون إلا أنه يخالفه في أمرين :

ا ــ الاقتصار على أهم الألفاظ (مثل الالفاظ التي لها دلالات علمية معينة وينبغي ان توضع لها ضوابط) ، حتى لا يطول جداً ، فمعجم المستشرقين لتسعة كتب فقط ، وقد بلغ سبعة مجلدات ضخام ، فكيف بموسوعة كاملة ؟ على أنه لا مانع أن يفرد هذا مفصلا بعد ذلك ، على أن يكون عملا مستقلا من ثمرات الموسوعة.

ب ــ شموله لأسماء الأعلام ، والقبائل ، والجماعات ، والأماكن ، الواردة في الموسوعة وهو ما ينقص معجم المستشرقين ، فلو بحثت فيه مثلا عن اسم أبي بكر أو عمر أو قريش ، أو الكعبة أو اليهود أو النصارى ، لم تجده ويمكن أن يجعل هذا مستقلا عن فهرس الألفاظ ، ولعل هذا أوفق .

٥ ــ معجم الغريب ، أو الألفاظ المشروحة .

٦ ــ فهرس تفصيلي للموضوعات والمسائل العلمية المستفادة من الأحاديث ، في مختلف جوانب العلوم والدراسات الشرعية ، والأدبية والتاريخية والإنسانية .

ويشارك في وضعه أهل الاختصاص من علماء ، العقائد ، والفقه ، والأخلاق والأدب ، واللغة ، والتاريخ ، والتربية ، وعلم النفس ، والاجتماع ، والاقتصاد والطب ، والفلك ، وغيرهم ، ويستفاد هنا من كتاب (مفتاح كنوز السنة) الذي وضعه المستشرق الدكتور أ. ى. ونسنك ، ونقله إلى العربية المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي .

٧ – فهرس للرجال المترجم لهم .

٨ – هذا ويمكن اقتراح فهارس أخرى مثل : فهرس لجوامع الكلم ، فهرس للأمثال ، فهرس للمجازات النبوية ، وغير ذلك .

ومما يكمل الانتفاع بالفهارس المذكورة بسهولة ويسر ، أن يراعى عند طباعة الموسوعة وتجليدها أن تكتب أرقام الأحاديث أعلى الصفحة كما هو متبع في مسند أحمد بتحقيق الشيخ شاكر . يكتب على المجلد من الخارج بداية ونهاية الأرقام على كل مجلد مثل (١٥٠٠ – ١٩٥٠) كما يكتب الموضوع أيضاً مثل : سيرة أو عقائد ... الخ ليسهل رجوع الباحث إلى طِلْبته بأيسر جهد .

خامس عشر : طبعات تمهيدية :

يطبع ما ينجز من موضوعات الموسوعة طبعات تمهيدية بأعداد محدودة لتكون بين أيدي أهل الذكر ، ليبدوا ملاحظاتهم عليها ، ثم توضع هذه الملاحظات موضع الدراسة من المتخصصين بمركز بحوث السنة والسيرة ، فما أقر منها أخذ به في الطبعة الأصلية ، سواءكان إضافة ، أم حذفاً، أم تعديلا إلى غير ذلك ، من كل ما يرقى بالموسوعة نحو الكمال المستطاع .

سادس عشر : استخدام الحافظ الآلي (الكمبيوتر) :

ينظر في إمكان الاستفادة من الحافظ الآلي للمعلومات (الكمبيوتر) وفي أي مرحلة يمكن استخدامه ، ويستعان في ذلك بأهل الاختصاص وبتجارب من سبق لهم عمل في هذا المجال ، (مثل صديقنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمي الذي يعمل في هذا الحقل منذ سنوات) بغية الوصول إلى أفضل النتائج . وللأخ الدكتور –

عبد العظيم الديب الأستاذ المساعد بكلية الشريعة بجامعة قطـــر ، وعضو مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة حول هذا الموضوع ، كان قد قدمها للمؤتمر العالمي الثالث للسيرة والسنة المنعقد بالدوحة (محرم ١٤٠٠ هـ) ينبغي أن يستفاد بها . وقد ناقش مجلس إدارة مركز بحوث السنة والسيرة دراسة تقدم بها إليه في نفس الموضوع ، والمجلس في سبيل وضع الخطة التنفيذيةللاستفادة بها إن شاء الله .

هذا ما استبان لي من عناصر المنهج الذي ينبغي أن يتبع في موسوعة الحديث النبوي الشريف ... الذي ينوي مركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر الاضطلاع بها ، وقد أقر مجلس إدارة المركز مشروع هذا المنهج ، بعد أن أبدى بعض ملاحظات روعيت بعد ، ولم يبق إلا أن يعرض هذا المنهج المقترح على المعنيين بهذا الأمر من كبار العلماء والباحثين ، ليكتبوا لنا بما يرونه من ملاحظات على المنهج ، ليستفاد منها في وضع الصيغة النهائية ، حتى يبدأ بعدها العمل ، إن شاء الله .

وهاهـــو مركز بحوث السنة والسيرة يعرض هـــذا المشروع على أصحاب الاختصاص للانتفاع بآرائهم وتوجيههم كما يضع امام أعينهم نموذجين عمليين لحديثين شريفين ، توضيحا وتقريبا لمـا يمكن أن يسير عليه العمـــل المرجو إن شاء الله . ، ولكل مجتهد نصيب ، ولكل امرىء ما نوى ...

« وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت واليه أنيب »

ملحق بنماذج تطبيقية
نموذج رقم ١

عن ابن عمر – رضي الله عنهما – قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « بني الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، والحج ، وصوم رمضان » (حم ، خ ، م ، ت، ن ، عب) (١) . واللفظ (للبخاري) .

زاد حم : قال ابن عمر : « والجهاد حسن . هكذا حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

ومن رواياته : « على خمسة : على أن يوحد الله – م » « على أن يعبد الله ويكفر بما دونه – م » « على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله ، وإقام الصلاة ... » (حم ، م) . « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله – م » « وحج البيت – م » بدل « والحج »

وفي رواية : « وصيام رمضان والحج » فقال رجل : « الحج وصيام رمضان ؟ قال : لا ، صيام رمضان والحج . هكذا سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم»(م).

وفي رواية : أن رجلا قال لعبد الله بن عمر : «ألا تغزو ؟ فقال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : » إن الإسلام بني على خمس .. (حم ، م) .

وجاء هذا الحديث من طريق جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه (حم ، ش ، يع ، طب) (٢) ورواه ابن النجار من طريق أبي هريرة رضي الله عنه (٣)

شرح الحديث :

الإسلام مصدر « أسلم » بمعنى استسلم وانقاد وأذعن ، وسمي دين الله الذي ارتضاه لعباده بذلك ، لأنه استسلام لله بالتوحيد ، وانقياد له بالطاعة . كما جاء في القرآن عن إبراهيم«إذ قال له ربه : أسلم ، قال : أسلمت لرب العالمين » البقرة : ومعنى «بني على خمس » : أي خمس دعائم . كما صرح به عبد الرزاق في روايته ، وفي رواية (م) على خمسة ، أي خمسة أركان . والمراد بالشهادتين : الإيمان بالله ورسوله ، كما جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقاً ، وكما ذكرنا في بعض روايات مسلم بدل الشهادتين « أن يوحد الله أو أن يعبد الله ويكفر بما دونه » . فالإيمان داخل هنا في ضمن الإسلام . وفيه يدخل الإيمان بالملائكة والكتب والرسل وغيرها ، لأنها جميعاً مما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم .

واقتصار بعض الروايات على الشهادة الأولى وما في معناها ، دون الشهادة الثانية ، يحمل على أنه تقصير من بعض الرواة . ولعلهم فعلوا ذلك اكتفاء بأحد القرينين عن الآخر .

والمقصود تمثيل الإسلام ببنيان دعائمه وأركانه هذه الخمس ، فلا يثبت البنيان بدونها ، وبقية خصال الإسلام كتتمة البنيان : فإذا فقد شيء منها نقص البنيان ، وهو قائم لا ينقص ولا ينهدم بنقصانها ، بخلاف نقص هذه الدعائم الخمس ، فإن الإسلام يزول بفقد جميعها بغير إشكال . وكذلك يزول فقد الشهادتين ، لأنهما أساس البناء كله ، ولا بقاء لبناء بغير أساس .

أما بقية الخمس ، فهل يزول الإسلام بزوالها ؟ الظاهر أن الإسم باق ما دام الأساس باقياً ، وما دام معترفاً بوجوبها كلها ، غير منكر لشيء منها، أو مستخف به . وأما من ترك شيئاً منها كسلا أو شحاً أو اتباعاً للهوى – دون جحود ولا استخفاف – فالجمهور على أنه عاص لله تعالى ، ناقص الإسلام نقصاً لا يصل به إلى الكفر . ،وذهب أحمد وإسحق إلى كفر تارك الصلاة خاصة ، لظواهر أحاديث وردت عن كفر تاركها ، ستأتي في كتاب الصلاة إن شاء الله .

ويشبه الجمهور الإسلام هنا – أخذاً من الحديث ـ ببيت من الشعر (خيمة) أقيم على خمسة أعمدة ، أحدها أوسط ، والبقية أركان .

فما دام الأوسط قائماً فمسمى البيت موجود ، ولو سقط ما سقط من الأركان ، فإذا سقط الأوسط سقط مسمى البيت .

وإنما رتبها هكذا بناء على أهميتها ، فبعد الشهادتين تأتي الصلاة لأنها عمود الإسلام ، كما في حديث معاذ عند الترمذي . والزكاة قرينتها في الكتاب والسنة ، ولهذا قال أبو بكر : والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة . والصوم يليها ، لأنه فريضة سنوية ، والحج آخرها ، لأنه في العمر مرة .

ولم يذكر الجهاد رغم عظم منزلته في الدين ، لأنه فرض كفاية ، ولا يتعين إلا في بعض الأحوال . ولهذا جعل ابن عمر الحديث جواب من سأله : ألا تغزو ؟

(يراجع فتح الباري ، وعمدة القاري،وشرح مسلم للنووي وغيره . وشرح المشكاة للقاري ، الحديث الرابع ، وجامع العلوم والحكم لابن رجب ، الحديث الثالث ، وغيرها من الشروح) .

تخريجـــه :

(خ) في الايمان وسنده : حدثنا عبيد الله بن موسى،قال:أخبرنا حنظلة بن أبي سفيان ، عن عكرمة بن خالد ، عن أبن عمر . . . . . الحديث .

ورجال السند كلهم ثقات مترجم لهم في التهذيب وفروعه، الا ان عبيد الله بن موسى ـ شيخ البخاري ضعفه بعضهم لتشيعة ، ولم يزل السلف والخلف على قبول الرواية من الشيعة والخوارج وغيرهم اذا كانوا من أهل الصدق والاتقان ، وبعضهم فرق بين الداعي الى بدعته وغير الداعي اليها . وهذا ما لم يرو ما فيه ترويج لبدعته . وفي رواة الصحيحين كثير من هؤلاء .

ولهذا وثق الاكثرون عبيد الله ، وقالوا عنه : كان عالما بالقرآن رأسا فيه . وأخرج له (الجماعة) ت ٢١٣ أو ٢١٤ هـ .

(خ) ايضا في (التفسير) سورة البقرة من طريق اخرى .

(م) في (الايمان) من أربع طرق عن ابن عمر (١٩ - ٢٢) .

(١) رواه (حم) بأرقام ٤٧٩٨ ، ٥٦٧٢ ، ٦٠١٥ ، ٥٦٧٢ تحقيق أحمد شاكر (ت) إيمان ، ٣ حديث رقم (٢٧٦٣) (ن) ، إيمان - باب : على كم بني الإسلام (١٠٧/٨) (عب) ج ٥ برقم ٩٢٧٩ وفيه : ان الاسلام بنى على أربع دعائم . . . . أسقطمن الخمس الشهادتين .

(٢) حم ج ٤ ٣٦٤ (ش) ج ص . وفي مجمع الزوائد (٤٧/١) قال الهيثمي : رواه (حم) (يع) (طب) ، وإسناد أحمد صحيح .

(٣) ذكره السيوطي في جمع الجوامع .

نموذج رقم ٢

عن زيد بن أسلم عن أبيه ، أن عمر – رضي الله عنه – خرج إلى المسجد يوماً فوجد معاذ بن جبل عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم يبكي ، فقال : ما يبكيك ؟ قال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال :

« اليسير من الرياء(١) شِرْك (٢) . ومن عادى أولياءَ اللهِ (٣) ، فقد بارز(٤) اللهَ بالمُحَارَبَةِ . إن اللهَ يُحِبُّ الأبرارَ الأتقياءَ الأخفياءَ ، الذين إن غابوا لم يُفْتَقدوا ، وإن حضروا لم يُعْرَفوا(٥) ، قلوبُهم مصابيحُ الهُدى (٦) . يَخْرُجُون من كلِّ غَبْرَاءَ مُظْلِمة (٧) . (جه ، ك ، هق في كتاب الزهد له) .

شرح الحديث :

(١) الرياء : مصدر راءى يرائي رياء ومراءاة ، فهو مشتق من الرؤية ، فالمرائي يرى الناس ويظهر لهم ما ينبغي أن يكون لله تعالى، فهو يطلب المنزلة والجاه والثناء عند الناس، بطاعة الله تعالى ، كأن يجاهد أو يتصدق، أو يتلو القرآن ، أو يعظ ويعلم ، ابتغاء ماعند الناس ، وهو من معاصي القلوب ، التي اشتد التحذير منها في القرآن والسنة ، ويتفاوت الإثم فيه بتفاوت المرائي والمراء به ودرجة الرياء .

(٢) المراد بالشرك هنا : الشرك الأصغر ، كما في حديث محمود بن لبيب عند أحمد مرفوعاً : « إن أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر « الرياء » (حديث رقم .. الموسوعة) وسماه في حديث آخر « شرك السرائر » أي النيات .

(٣) هم المذكورون في قوله تعالى : « ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون » (٦٢ ، ٦٣ : يونس) .

(٤) يشبهه بمن خرج في مبارزة علنية يحارب فيها الله سبحانه ، فلا غرو أن يحاربه الله تعالى، وكما في الحديث القدسي عند البخاري : «من عادى لي ولياً ، فقد آذنته بالحرب »(رقم .. الموسوعة) .

(٥) تصوير نبوي رائع لأولئك الذين أخلصوا دينهم لله ، وأخلصهم الله لدينه ، فلم يسعوا لجاه ولا لمحمدة ولا شهرة ، ولم يحظوا بها ، بل قدموا وبذلوا ، وعاشوا في الناس مغمورين ، لا يسأل عنهم إذا غابوا ، ولا يعرفون إذا حضروا . وهم الذين نسميهم في عصرنا الجنود المجهولين ، وهم الذين ورد فيهم الحديث « رب أشعث أغبر ذي طمرين لا يؤبه له ، لو أقسم على الله لأبره » (رقم .. الموسوعة).

(٦) أي أن قلوبهم - بسلامتها وصفائها بالإخلاص – تهديهم في مواطن الحيرة ومواضع الاشتباه كالمصابيح في مواطن الظلام ، فهم يستفتونها ، فتفتيهم وتحدد لهم الاتجاه الصحيح ، كالإبرة المغنطة (البوصلة) كما في حديث « استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك » (رقم .. الموسوعة) .

(٧) وهم بإخلاصهم وطهارة قلوبهم ينجيهم الله من كل واقعة غبراء مظلمة : مربكة محيرة بمعنى أن البشر يعجزون بوسائلهم المعتادة عن الخروج منها ، وهم يخرجون منها بالاخلاص والتقوى ، كما قال تعالى : « ومن يتق الله يجعل له مخرجاً » (الطلاق : ٢)

تخريجـــه :

رواه (جه) رقم (٣٩٨٩) قال : حدثنا حرملة بن يحيى ثنا عبد الله بن وهب ، أخبرني ابن لهيعة ، عن عيسى بن عبد الرحمن ، عن زيد بن أسلم عن أبيه ، عن عمر بن الخطاب ... الحديث .

قال البوصيري في « زوائد ابن ماجه » : في إسناده عبد الله ابن لهيعة وهو ضعيف .

والمحققون على أن ابن لهيعة إذا روى عنه أحد العبادلة (عبد الله بن المبارك ، وعبد الله بن وهب ، وعبد الله بن المقري) فحديثه مقبول . والراوي هنا عبد الله بن وهب ، فينبغي أن يقبل !

وكان أولى بالبوصيري أن يضعف الحديث بعيسى بن عبد الرحمن ، فهو متروك بالاتفاق . ولم يرو له ابن ماجه غير هذا الحديث ، كما في تهذيب التهذيب .

ورواه ك (٤/١) قال : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا الربيع بن سليمان ثنا عبد الله بن وهب قال : أخبرني الليث بن سعد ، عن عياش بن عباس القتباني ، عن زيد بن أسلم عن أبيه ... الحديث .

فلننظر هذا السند .

أبو العباس محمد بن يعقوب – شيخ الحاكم – الإمام المفيد الثقة، محدث المشرق، كما وصفه الذهبي في « تذكرة الحفاظ » (ت ٣٤٦) .

الربيع بن سليمان : المرادي المؤذن صاحب الشافعي ، وراوية كتبه ، ثقة روى له د ، ن ، جه (ت ٢٧٠ هـ) .

عبد الله بن وهب : الفقيه المصري ، ثقة حافظ عابد ، روى له الستة (ت ١٩٧ هـ)

الليث بن سعد : ثقة ثبت فقيه إمام مشهور ، روى له الستة (ت ١٧٥ هـ) .

عياش بن عباس القتباني ثقة روى له (خ في جزء القراءة و م والأربعة (ت ١٣٣ هـ) .

زيد بن أسلم العدوي مولى عمر ، ثقة عالم ، روى له الستة (ت ١٣٣ هـ) .

أسلم : أبوه ، مولى عمر أيضاً ، ثقة مخضرم ، روى له الستة (ت ٨٠) .

وهؤلاء الرواة جميعاً – من بعد شيخ الحاكم – من رجال الكتب الستة ، ومترجم لهم في التهذيب وفروعه .

فالإسناد صحيح ، ولذا قال ك : هذا حديث صحيح ، ولم يخرج في الصحيحين ، وقد احتجا جميعاً بزيد بن أسلم عن أبيه عن الصحابة ، واتفقا جميعاً على الاحتجاج بحديث الليث بن سعد، وعياش بن عباس

القتباني . وهذا إسناد مصري صحيح ، ولا يحفظ له علة . وقد وافقه الذهبي في تلخيص المستدرك . كما نقله المنذري في الترغيب والترهيب من هذا الموضع ، بلفظ الحاكم ، وأقر تصحيحه .

وذكر (ك) الحديث في موضع آخر (٣٣٨/٤) بسند فيه عيسى بن عبد الرحمن، الذي مر في سند ابن ماجه – . والعجيب أنه صححه ووافقه الذهبي !! فالعمدة هو سند (ك) الأول ، والسند الآخر إن لم يقوه ، لم يضعفه .

ونسبه العراقي في «تخريج الإحياء» إلى جه وطب و ك ، ونقل تصحيح الحاكم ، وتعقبه بأن فيه عيسى ابن عبد الرحمن وهو متروك ، وكأنه لم يستحضر السند الآخر .

ووضعه الألباني في (ضعيف الجامع الصغير وزيادته) مقتصراً على عزوه لـ (جه) فلا أدرى : أغفل عن هذا السند أم له على عنده .

وينظر سند البيهقي لعل له طريقاً أخرى سالمة من النقد ، فتزيد الحديث قوة .